صندوق استثمار البنك الأهلي المصري السابع
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
(صندوق الصناديق المصرية)

القوائم المالية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
وتقرير مراقب الحسابات عليها

الفهرس

صفحة

تقرير مراقب الحسابات	١-٢
قائمة المركز المالى	٣
قائمة الدخل	٤
قائمة الدخل الشامل	٥
قائمة التغير في صافى أصول الصندوق	٦
قائمة التدفقات النقدية	٧
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٨ – ٢٤

زروق والسلاوى وشـــركاهم
محاسبون قانونيون ومستشارون

١٦٢ب شارع ٢٦ يوليو- ميدان سفنكس
المهندسين- الجيزة جمهورية مصر العربيـــة.
تليفون: ٧٦٥ ٢٠ ٣٣٠- ٧٦٦ ٢٠ ٣٣٠(٠٢)
فاكس: ٥٤٥ ٤٢ ٣٣٤(٠٢)
البريد الإلكتروني: info@zarrouk-eg.com

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/حملة وثائق صندوق استثمار البنك الأهلي المصري السابع
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري (صندوق الصناديق المصرية)
والســـــادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير عن القوائم المالية
راجعنا القوائم المالية المرفقة **لصندوق استثمار البنك الأهلي المصري السابع ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري (صندوق الصناديق المصرية)** والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق حملة الوثائق والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠يونيو ٢٠٢٤ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية
هذه القوائم المالية مسئولية شركة خدمات الإدارة ، (شركة فند داتا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار) فشركة خدمات الادارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسئولية مراقب الحسابات
تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها . وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية . وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية الدورية، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام مدير الاستثمار بإعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار.

وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي **لصندوق استثمار البنك الأهلي المصري السابع ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري (صندوق الصناديق المصرية)** في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
تمسك شركة خدمات الادارة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. كما أنها تتمشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن .

القاهرة في : ٥ أغسطس ٢٠٢٤

مراقب الحسابات
سيد عبد الحميد عبد الحليم كرم

سجل قيد مراقب الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٠٨)
س.م.م (٤٤٧٩)
زروق والسلاوي وشركاهم

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري – السابع (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)
(صندوق الصناديق المصرية)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة المركز المالي
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصري
الأصول			
الأصول المتداولة			
نقدية لدى البنوك			
حسابات جارية لدى البنوك	(٦)	١٠ ٠٨٣ ٣٠٤	٤ ٤٢٥ ٥٧٢
		١٠ ٠٨٣ ٣٠٤	٤ ٤٢٥ ٥٧٢
استثمارات مالية			
وثائق صناديق الاستثمار	(٧)	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤
		٢٠ ٣٥٢٥٧٥	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤
مدينون وارصدة مدينة أخرى			
مدينون وأرصدة مدينة اخرى	(٨)	١٣٩ ٥١١	٤٤ ٥٤١
		١٣٩ ٥١١	٤٤ ٥٤١
إجمالي الأصول المتداولة		٣٠ ٥٧٥ ٣٩٠	٢٣ ٢٧٣ ٣١٧
الالتزامات			
الالتزامات المتداولة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٩)	١٥٦ ٩٤٥	٣١٠ ٠٣١
دائنو توزيعات		-	٢٢٨ ٧١٤
إجمالى الالتزامات المتداولة		١٥٦ ٩٤٥	٥٣٨ ٧٤٥
صافى أصول الصندوق	(١١)	٣٠ ٤١٨ ٤٤٥	٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢
عدد الوثائق القائمة		١٣٩ ٥٣٣	١١٤ ٣٥٧
القيمة الاستردادية للوثيقة		٢١٨,٠٠	١٩٨,٨٠

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) تمثل جزء متمم للقوائم المالية وتقرأ معاً .
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

شركة خدمات الإدارة
شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن
العضو المنتدب

فند داتا
لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري – السابع (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)
(صندوق الصناديق المصرية)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصري
إيرادات النشاط			
عوائد استثمارات في وثائق صناديق الاستثمار		٢٤٢ ٨٦٣	١٠٩ ٧٨٠
صافي التغير في القيمة السوقية لوثائق صناديق الاستثمار		١ ٥٤٩ ٣٧١	١ ٧٨١ ٦٧٧
عوائد الحساب الجارى		١ ٠٥٣ ٤٦٨	٣٢٦ ٤١٨
إيرادات أخرى		-	٢٥ ٠٠٠
إجمالي إيرادات النشاط		٢ ٨٤٥ ٧٠٣	٢ ٢٤٢ ٨٧٥
مصروفات النشاط			
مصروفات دعاية وإعلان ومصروفات تسويقية		٧٩ ٣٠٨	٥٥ ٣٩٥
أتعاب مدير الاستثمار	(١/١٣)	٤٧ ٥٨٢	٢٣ ٥٢٤
أتعاب إدارية – البنك الأهلي المصري	(٢/١٣)	٥٩ ٤٧٧	٢٩ ٤٠٦
مصروفات عمومية وإدارية	(١٠)	٩١ ١٥٥	١٣٠ ٢٨٠
أتعاب شركة خدمات الإدارة	(٣/١٣)	٧ ٣٨٠	٦ ٠٢٦
إجمالي مصروفات النشاط		٢٨٤ ٩٠٢	٢٤٤ ٦٣١
صافى ارباح الفترة		٢ ٥٦٠ ٨٠١	١ ٩٩٨ ٢٤٤

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) تمثل جزء متمم للقوائم المالية وتقرأ معاً .

شركة خدمات الإدارة
شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن
العضو المنتدب

فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري – السابع (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)
(صندوق الصناديق المصرية)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة الدخل الشامل
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	عن الستة أشهر المنتهية في	
	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
صافي أرباح الفترة	٢ ٥٦٠ ٨٠١	١ ٩٩٨ ٢٤٤
الدخل الشامل الأخر	-	-
إجمالي الدخل الشامل للفترة	٢ ٥٦٠ ٨٠١	١ ٩٩٨ ٢٤٤

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) تمثل جزء متمم للقوائم المالية وتقرأ معاً .

شركة خدمات الإدارة
شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن
العضو المنتدب

فند داتا
في مجال خدمات الإدارة
صناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري – السابع (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)
(صندوق الصناديق المصرية)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
عن الفترة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	قيمة الوثائق الاسمية	فروق استرداد وإعادة إصدار الوثائق	الأرباح المرحلة	صافي الدخل الشامل خلال الفترة	الإجمالي
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد ١ يناير ٢٠٢٣	٩ ٨٠٩ ٣٠٥	(٤ ٧٥٠ ٤٣٩)	٩ ٥١٥ ١٨٨	-	١٤ ٥٧٤ ٠٥٤
الوثائق المستردة خلال الفترة	(٦ ٤١٥ ٥٩٧)	-	-	-	(٦ ٤١٥ ٥٩٧)
الوثائق المصدرة خلال الفترة	٧ ١١١ ٩٠٢	-	-	-	٧ ١١١ ٩٠٢
فروق الاسترداد خلال الفترة	-	(٣ ١٨٠ ٨٩٩)	-	-	(٣ ١٨٠ ٨٩٩)
فروق الإصدار خلال الفترة	-	٣ ٥٩٢ ٠٩٨	-	-	٣ ٥٩٢ ٠٩٨
الدخل الشامل الأخر	-	-	-	١ ٩٩٨ ٢٤٤	١ ٩٩٨ ٢٤٤
صافي أصول الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣	١٠ ٥٠٥ ٦١٠	(٤ ٣٣٩ ٢٤٠)	٩ ٥١٥ ١٨٨	١ ٩٩٨ ٢٤٤	١٧ ٦٧٩ ٨٠٢
رصيد ١ يناير ٢٠٢٤	١١ ٥٠٤ ٠٥٩	(٣ ٣٠٧ ١٥٧)	١٤ ٥٣٧ ٦٧٠	-	٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢
الوثائق المستردة خلال الفترة	(٨ ٦٦٩ ٣٠٠)	-	-	-	(٨ ٦٦٩ ٣٠٠)
الوثائق المصدرة خلال الفترة	١١ ١٨٦ ٩٠٠	-	-	-	١١ ١٨٦ ٩٠٠
فروق الاسترداد خلال الفترة	-	(٩ ٨٧٢ ٥٦٣)	-	-	(٩ ٨٧٢ ٥٦٣)
فروق الإصدار خلال الفترة	-	١٢ ٤٧٨ ٠٣٥	-	-	١٢ ٤٧٨ ٠٣٥
الدخل الشامل الأخر	-	-	-	٢ ٥٦٠ ٨٠١	٢ ٥٦٠ ٨٠١
صافي أصول الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	١٤ ٠٢١ ٦٥٩	(٧٠١ ٦٨٥)	١٤ ٥٣٧ ٦٧٠	٢ ٥٦٠ ٨٠١	٣٠ ٤١٨ ٤٤٥

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) تمثل جزء متمم للقوائم المالية وتقرأ معاً .

شركة خدمات الإدارة
شركة فند دانا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن
العضو المنتدب

فند دانا
لخدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري – السابع (ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري)
(صندوق الصناديق المصرية)
منشأ وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التدفقات النقدية
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

	إيضاح رقم	عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ جنيه مصري	عن الستة اشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي (خسائر)/ أرباح الفترة		٢ ٥٦٠ ٨٠١	١ ٩٩٨ ٢٤٤
تعديلات لتسوية صافي أرباح (خسائر) الفترة مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
التغير فى وثائق إستثمار لدى البنوك		(١ ٥٤٩ ٣٧١)	(١ ٧٨١ ٦٧٧)
مخصصات		–	٢٢ ١٦٠
ارباح		١ ٠١١ ٤٣٠	٢٣٨ ٧٢٧
التغير فى مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٨)	(٩٤ ٩٧٠)	(٣٦ ٦٩٨)
التغير فى دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٩)	(١٥٣ ٠٨٦)	٧ ٥٥٤
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٧٦٣ ٣٧٤	٢٠٩ ٥٨٤
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
المحصل من إصدار وثائق الاستثمار	(١١)	٢٣ ٦٦٤ ٩٣٥	١٠ ٧٠٤ ٠٠٠
توزيعات كوبونات خلال الفترة		(٢٢٨ ٧١٤)	–
المدفوع من استرداد وثائق الاستثمار	(١١)	(١٨ ٥٤١ ٨٦٣)	(٩ ٥٩٦ ٤٩٦)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		٤ ٨٩٤ ٣٥٨	١ ١٠٧ ٥٠٤
صافى التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		٥ ٦٥٧ ٧٣٢	١ ٣١٧ ٠٨٨
رصيد النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	(٦)	٤ ٤٢٥ ٥٧٢	٥ ١٤١ ٣٢٢
رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة		١٠ ٠٨٣ ٣٠٤	٦ ٤٥٨ ٤١٠

- **الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٧) تمثل جزء متمم للقوائم المالية وتقرأ معاً .**

شركة خدمات الإدارة
شركة فند داتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار

محمود فوزى عبد المحسن
العضو المنتدب

فند داتا
خدمات الإدارة
في مجال صناديق الاستثمار

١- نبذة عن الصندوق :

١/١ الكيان القانوني والنشاط

أنشأ البنك الأهلي المصري (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار البنك الأهلي المصري السابع ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري (صندوق الصناديق المصرية) – صندوق قابض- كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب موافقة البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٦ يناير ٢٠٠٩ وبموجب الترخيص رقم ٥١٣ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ . وقد بدأ نشاط الصندوق فعلياً اعتباراً من ٢٩ يوليو ٢٠٠٩ .

٢/١ غرض الصندوق

١/٢/١ يهدف الصندوق إلى تكوين محفظة متنوعة من وثائق أفضل صناديق الاستثمار المصرية المفتوحة التي تستثمر كل أموالها في الأسهم المصرية بالعملة المحلية فقط وكذا صناديق الاستثمار المغلقة المقيدة في البورصة المصرية وكذلك صناديق أسواق النقد بهدف تحقيق عوائد لحملة الوثائق تتناسب ودرجة المخاطر التي تحيط بالصندوق ، ولقد عهد البنك الأهلي المصري بإدارة الصندوق لشركة الأهلي لإدارة الاستثمارات المالية (شركة مساهمة مصرية) .

٢/٢/١ حجم الصندوق ١٠٠ مليون جنيه مصري مقسمة على عدد مليون وثيقة القيمة الاسمية لكل منهم ١٠٠ جنيه مصري . مخصص للبنك الأهلي المصري مبلغ ٥ مليون جنيه مصري قابلة للزيادة بشرط الحصول على موافقة البنك المركزي، ويجب ألا تقل مساهمة البنك عن ٥ مليون جنيه مصري أو ٢٪ من حجم الصندوق أيهما أكثر .

٣/٢/١ الصندوق ذو عائد تراكمي وتوزيع دوري حيث يقوم باستثمار الأرباح المحققة في محفظته ويجوز صرف جزء منها في صورة توزيعات نقدية نصف سنوية على حملة الوثائق من الأرباح الفعلية للصندوق بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٩٠٪ كحد أقصى وفقاً لما يترائى لمدير الاستثمار .

٣/١ مدة الصندوق

١/٣/١ مدة الصندوق خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والسنةالمالية للصندوق تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي في نهاية ديسمبر من ذات العام.

٤/١ مقر الصندوق

يكون مقر الصندوق في العقار رقم ٥٧ – برج الجامعة – الدور التاسع – إدارة صناديق الاستثمار ، محافظة الجيزة – جمهورية مصر العربية .

٥/١ شركة الإدارة

وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في يناير ٢٠٢٣ علي تعديل نشرة اكتتاب الصندوق كما يلي:

تصبح شركة الاهلى لادارة الاستثمارات المالية بدلاً من شركة برايم إنفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية.

تخفيض أتعاب مدير الاستثمار السنوية لتصبح ٠,٣٪ سنوياً من صافي قيمة أصول الصندوق وتخصم أسبوعياً وتدفع لمدير الاستثمار في أخر كل شهر علي أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية .

٦/١ أسس إعداد القوائم المالية

١/٦/١ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وكذلك الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتتاب العام الخاصة بالصندوق .

تم إعتماد القوائم المالية الدورية للإصدار من قبل شركة خدمات الادارة بتاريخ

٢/٦/١ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية للصندوق استخدام تقديرات محاسبية هامه ، كما يتطلب طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية من إدارة الصندوق استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على السياسات المحاسبية المطبقة، وكذا التقديرات المتعلقة بقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة فى ضوء الظروف المحيطة ، وقد تختلف النتائج التى يتم تقديرها على أساس الحكم الشخصي لقيم الأصول والالتزامات المالية عن النتائج الفعلية لتلك الأصول والالتزامات ، ويتم مراجعة تلك التقديرات بصفة دورية وتثبت التغيرات الناتجة عن مراجعة التقديرات فى السنةالتى يحدث فيها التغير فى تلك التقديرات .

أساس قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هى السعر الذى سيتم الحصول عليه نتيجة بيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل التزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس.

يحدد قياس القيمة العادلة بأفتراض ان معاملة بيع الاصل او تحويل الالتزامات ستتم اما :

- فى السوق الاساسى للاصل او الالتزام.
- أو فى غياب السوق الاساسى فى السوق الاكثر نفعا للاصل أو الالتزام.

يقوم الصندوق بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المتداول فى السوق النشطة لتلك الآداة عند توفرها ، يتم اعتبار السوق على انها سوق نشطة إذا كانت معاملات الاصول او الالتزامات تتم بشكل متكرر وحجم كاف لتقديم معلومات عن الاسعار على اساس مستمر.

يقوم الصندوق بقياس الادوات المتداولة فى السوق النشطة وفقاً لسعر السوق لان هذا السعر يقارب بشكل معقول سعر البيع.

فى حال عدم وجود سعر متداول فى سوق نشط فإن الصندوق يستخدم أساليب تقييم تزيد من استخدام المدخلات القابلة للملاحظة ذات الصلة و تقلل من استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة. إن أسلوب التقييم المختار يتضمن جميع العوامل التى يأخذها المشاركون فى السوق فى الحسبان عند تسعير العملية.

يقوم الصندوق بإثبات التحويل بين مستويات القيمة العادلة فى نهاية فترة التقرير التى حدث خلالها التغييرلدى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة المستويات التالية:

المستوى ١

هى الأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى سوق نشط للأصل او الالتزام مطابقة يستطيع الصندوق الوصول اليها فى تاريخ القياس.

المستوى ٢

فى كافة المستويات بخلاف اسعار معلن عنها ضمن المستوى ١ وتكون هذه المستويات ملحوظة للأصل او الالتزام بشكل مباشر او غير مباشر.

المستوى ٣

هى المستويات غير الملحوظة للأصل او الالتزام.

قام الصندوق بتصنيف الاستثمارات التى قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة عند المستوى ١ وفقاً للتسلسل الهرمى للقيمة العادلة خلال الفترة لم يتم اجراء أى تحويل فى التسلسل الهرمى للقيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

بالنسبة للأدوات المالية الاخرى مثل النقدية وما فى حكمها وتوزيعات الأرباح المدينة والارصدة الدائنة الآخرى ، فإن القيم الدفترية تقارب بشكل معقول العادلة.

٢-السياسة الاستثمارية للصندوق

تتمثل أهم ملامح السياسة الاستثمارية للصندوق في استثمار أمواله في شراء وثائق صادرة عن صناديق استثمار مصرية أخرى ، يلتزم مدير الاستثمار بإجراء الدراسات التحليلية ومراعاة المناخ الاقتصادي السائد وظروف السوق وخصائص وكفاءة فريق عمل الصناديق المتاحة بهدف اختيار أنسب مجموعة من الصناديق لاستثمار أموال الصندوق فيها والتحرك فيما بينها حسب ما تمليه المتغيرات .

ويلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية :

- يجوز استثمار حتى ٩٥٪ من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق في صناديق الأسهم المفتوحة و / أو الصناديق المتوازنة و / أو صناديق المؤشرات .
- يجوز استثمار حتى ١٠٠٪ من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق في الصناديق النقدية وصناديق أدوات الدين مجتمعين .
- يجوز للصندوق الاستثمار في صناديق الاستثمار المغلقة المقيدة بالبورصة المصرية على الا يزيد الحد الأقصى للاستثمار فيها عن ٤٠٪ من إجمالي صافي قيمة أصول الصندوق.
- أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في هذه النشرة .
- أن تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز .
- شراء وثائق صادرة عن صناديق استثمار مصرية أخرى تعمل بالبورصة المصرية وبالعملة المحلية فقط تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية .
- ألا تزيد نسبة شراء وثائق الاستثمار في صندوق واحد عن ٢٥٪ من إجمالي صافي قيمة أصول صندوق الصناديق المصرية وبما لا يجاوز ٥٪ من قيمة الصندوق المستثمر فيه.
- ألا يقل عدد الصناديق المستثمر فيها عن خمسة صناديق .

وطبقاً لمحضر اجتماع حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ١٠-٧-٢٠١٩ وفى ضوء اعتماد المحضر من الهيئه العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٨-٧-٢٠١٩ قد تم تعديل النسب الاستثمارية كما يلى:

١- يجوز استثمار حتى ٩٥٪ من صافي أصول الصندوق في صناديق الأسهم المفتوحة و / أو الصناديق المتوازنة و / أو صناديق المؤشرات .

٢- يجوز استثمار حتى ١٠٠٪ من صافي قيمة أصول الصندوق في الصناديق النقدية وصناديق أدوات الدين مجتمعين .

٣- الاتزيد نسبة شراء وثائق الاستثمار فى صندوق واحد عن ٢٥٪ من صافى أصول الصندوق ، وبما لايجاوز (٥٪) من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.

٤- الحفاظ على ٥٪ كحد ادنى من صافى الأصول فى شكل نقدى او أصول ذات سيولة (مثل الودائع البنكية ، صناديق استثمار أسواق النقد،.....)

٥- الا يقل عدد الصناديق المستثمر فيها عن خمسة صناديق.

٦- الايستثمر الصندوق القابض فى صندوق قابض اخر.

٣- تسهيل ائتماني من البنك المؤسس

وطبقاً لمحضر اجتماع حملة الوثائق المنعقد بتاريخ ٢٢-٩-٢٠٢٠ وفى ضوء اعتماد المحضر من الهيئه العامة للرقابة المالية بتاريخ ٥-١٠-٢٠٢٠

طبقا لقرار لجنة الاشراف على صناديق استثمار البنك الأهلى المصرى بجلستها رقم ٨ المؤرخة ٢٠٢٠/٧/٢٩ بالموافقة على حصول صندوق استثمار البنك الاهلى المصرى السابع ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى على حد سحب مدين بواقع ١٠٪ كحد أقصى من قيمة وثائق استثمار الصندوق القائمة وقت تقديم طلب القرض وذلك بالشروط التى يتوصل إليها مدير استثمار الصندوق مع البنوك المقرضة مع تفويض الممثل القانونى لشركة إدارة الصندوق فى الاتى:

- التوقيع والاقتراض على عقود التسهيل وكافة المستندات المرتبطة بها ، وكذا تقديم طلبات السحب على الحد.
- التوقيع والاقتراض على سند إذنى لصالح البنك المقرض بما يعادل النسبة التى يحددها البنك المقرض من قيمة الحد المقرر لكل صندوق.
- التوقيع على التصريح بالخصم للبنك المقرض على أى من الحسابات الجارية الدائنة للصندوق لسداد كل قيد مدين ينشأ من عملية السحب على الحد.

على ان يكون استخدام التسهيلات عند الضرورة لمواجهة طلبات الاسترداد و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية الواردة بخطابها المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٤ **والذى تضمن ضرورة مراعاة ما يلى عند منح التسهيل الائتمانى:**

- عرض امر الاقتراض من البنك المؤسس على جماعة حملة وثائق الصندوق كونه من الامور التى قد تنطوى على تعارض فى المصالح او تعتبر من عقود المعاوضة وفقا لأحكام المادة (١٦٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٩٢/٩٥ – حال عدم تضمين ذلك بنشرة اكتتاب الصندوق المعنى وفقا للمعتمد من الهيئة.

- أن يلتزم مدير استثمار الصندوق **عند كل عملية اقتراض** بتقديم الدراسة الفنية الخاصة بمبررات الاقتراض مقارنة بتكلفة تسييل أيا من استثمارت الصندوق أو التكلفة التمويلية البديلة على ان تتضمن تكلفة الاقتراض من البنوك البديلة اعمالا للأحكام المشار اليها.

٤- أهم المخاطر طبقا لنوع الاستثمار وكيفية ادراتها

سوف يقوم الصندوق بالاستثمار فى وثائق استثمار مصرية اخرى من المتوقع أن يكون أدائها افضل من غيرها مع العلم بأن حدوث تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بصورة مفاجئة فى مصر يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المصري ومن ثم على سوق الأوراق المالية المصري وبالتالي على اداء الصناديق التى تستثمر فى تلك الشركات والقطاعات.

تعرف المخاطر المرتبطه بالاستثمار بأنها الاسباب التى قد تؤدى الى احتمال تحقيق خسائر أو اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول فى الاستثمار مما قد يعرض رأس المال إلى بعض المخاطر التى قد تؤدى إلى احتمال تغير قيم الاستثمارات المالية من وقت لاخر.

ولذلك يجب على المستثمر أن يدرك العلاقة المباشرة بين العائد ودرجة المخاطر حيث أنه كلما رغب المستثمر فى أن يحصل على عائد أعلى يتوجب عليه أن يتحمل درجة أكبر من المخاطر تبعاً لعدة عوامل لذا يتعين على المستثمرين المحتملين النظر بحرص إلى كافة المخاطر المذكورة فيها والمراجعة الحريصة لنسخة محدثة من نشرة الاكتتاب

أهم المخاطر التى يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والإجرءات التى يتبعها الصندوق للحد من تأثير تلك المخاطر:

٤-١ مخاطر منتظمة / مخاطر السوق

يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية ، هذا وإن كان من الصعب على المستثمر تجنبها أو التحكم فيها لكن يمكن التقليل من تأثيرها نظراً لاختلاف تأثر الأدوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق في السوق المحلي المصري إلا أنه يمكن لمدير الاستثمار متابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية وببذله عناية الرجل الحريص أن يقلل هذه المخاطر بدرجة مقبولة عن طريق تنويع الاستثمار بين أدوات مالية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت وعائد متغير .

٤-٢ **مخاطر غير منتظمة**

هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أنه يمكن الحد من أثار هذه المخاطر بتنويع مكونات المحفظة المالية للصندوق عن طريق تنويع الاستثمارات في وثائق صناديق ذات طبيعة مختلفة (صناديق أسهم – نقدية – دخل ثابت) .

٤-٣ **مخاطر الائتمان (عدم السداد)**

هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الاستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للصناديق المصدرة للوثائق المستثمر فيها وتوزيع الاستثمارات على صناديق مختلفة(صناديق اسهم –نقدية –دخل ثابت) .

٤-٤ **مخاطر السيولة**

هي مخاطر تتمثل في عدم التمكن من تسييل الاستثمار عند الحاجة لذلك ، هذا وتختلف إمكانية التسييل باختلاف نوع الاستثمار ، فالاستثمار في وثائق الصناديق المفتوحة التي تنشئها البنوك وشركات التأمين والشركات ذات الملاءة المالية يكون أكثر سيولة من الاستثمار في وثائق الصناديق المغلقة ذات التداول المحدود ولذلك تعتبر مخاطر السيولة محدودة . حيث يراعي مدير الاستثمار خلال عملية الاستثمار اختيار الصناديق ذات السيولة المرتفعة حتى لا تواجه مخاطر السيولة في أي وقت.

يوضح الجدول التالي مواعيد استحقاق الالتزامات المالية الغير مخصومة للصندوق بناءً على تواريخ المدفوعات التعاقدية وأسعار الفوائد الحالية في السوق:

	أقل من سنة واحدة	من سنة الي سنتان	من ٢ الى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
٣٠ يونيو ٢٠٢٤					
مجموع الالتزامات	١٥٦ ٩٤٤				١٥٦ ٩٤٤
صافي أصول الصندوق	٣٠ ٤١٨ ٤٤٥				٣٠ ٤١٨ ٤٤٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
مجموع الالتزامات	٥٣٨ ٧٤٥				٥٣٨ ٧٤٥
صافي أصول الصندوق	٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢				٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢

ويقوم مدير الاستثمار بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستثمار في أدوات حقوق ملكية وأدوات دين قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها الى نقدية خلال اقل من سنة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

	اقل من ٣ أشهر	من ٣ اشهر الى ٦ اشهر	من ٦ اشهر الى سنة	اكثر من سنة	الإجمالي
٣٠ يونيو ٢٠٢٤					
وثائق صناديق الاستثمار	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥				٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
وثائق صناديق الاستثمار	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤				١٨ ٨٠٣ ٢٠٤

٤-٥ **مخاطر التضخم**

هي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية ذات عائد ثابت ومتغير .

٤-٦ **مخاطر المعلومات**

هي المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري أو عدم شفافية السوق . وجدير بالذكر أن الصندوق سوف يستثمر أمواله في السوق المحلي الذي يتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية في التوقيت المناسب . كما أن الاستثمارات تنحصر على سوق النقد الذي يقل في مخاطرة عن سوق الأسهم .

٤-٧ **مخاطر تغير اللوائح والقوانين**

وهي المخاطر الناتجة عن تغير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب علي الاستثمارات. وسيتم مواجهتها من خلال التنوع الاستثماري لمختلف قطاعات الصندوق ، وقيام مدير الاستثمار بالمتابعة النشطة للأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتى تؤثر علي أداء الصندوق والعمل علي تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري .

٤-٨ **مخاطر عدم التنوع**

هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي الى عدم تحقيق استقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للنسب الاستثمارية الواردة بالمادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية .

٤-٩ **مخاطر تغير سعر العائد**

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء ، وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالإضافة الى التنوع في الاستثمار بين وثائق صناديق العائد النقدى وصناديق أدوات الدين لتقليل هذه المخاطر الى أقل درجة ممكنة .

وفيما يلي الأصول المالية المعرضة لخطر سعر الفائدة:

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
استثمارات مالية	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤

٤-١٠ **مخاطر التغيرات السياسية**

وهي المخاطر التي تحدث عن تغيير نظم الحكم في الدول المستثمر فيها مما يؤثر سلباً على سياسات تلك الدول الاستثمارية والاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على أداء اسواق المال . وبذلك يكون على مدير الاستثمار بذل عناية الرجل الحريص في الدراسة والتنبؤ بالمتغيرات السياسية المستقبلية وبذل العناية الواجبة للتأقلم معها من خلال خبرته الواسعة في هذا المجال بشكل يعمل على تقليل مخاطر التغييرات السياسية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق وذلك بقدر الامكان.

٤-١١ **مخاطر تكنولوجية**

تتمثل فى المخاطر المترتبة على استخدام شبكة الانترنت والتداول عن بعد (إلكترونياً) ومخاطر حماية بيانات المستخدم وبيانات اعتماد تسجيل الدخول الخاصة بحساب العميل وعدم تسريبها ويتعهد العميل نفسه بأتخاذ الحيطة وتحمل نتيجة إساءة استعمال الخدمة ومخاطر حدوث أى عطل يتسبب فى وقف هذه الخدمة (خدمة التعامل وإرسال واستقبال التعليمات والاوامر المباشرة عبر الانترنت)

٥- القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤:

	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
النقدية بالبنوك	١٠ ٠٨٣ ٣٠٤			١٠ ٠٨٣ ٣٠٤
وثائق الاستثمار	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥			٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥
الإجمالي	٣٠ ٤٣٥ ٨٧٩			٣٠ ٤٣٥ ٨٧٩

٦ حسابات جارية لدى البنوك

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	النسبة إلى صافي أصول الصندوق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	النسبة إلى صافي أصول الصندوق
	جنيه مصري		جنيه مصري	
البنك الأهلي المصري	٩ ٨٤٣ ٣٥٤	٣٢,٣٦٪	٤ ٢٠٣ ٠٦٧	١٨,٤٩٪
بنك الإسكندرية	١٢ ٣٠٢	٠,٠٤٪	١٢ ٤١١	٠,٠٥٪
البنك التجاري الدولي	١٨ ٣٥٧	٠,٠٦٪	١٨ ٨٩٢	٠,٠٨٪
البنك المصري الخليجي	٤٩ ٦٦٢	٠,١٦٪	٣١ ١٨٨	٠,١٤٪
بنك القاهرة	١٥٩ ٦٢٩	٠,٥٢٪	١٦٠ ٠١٤	٠,٧٠٪
	١٠ ٠٨٣ ٣٠٤	٣٣,١٤٪	٤ ٤٢٥ ٥٧٢	١٩,٤٦٪

٧- استثمارات مالية

اسم الصندوق المستثمر فيه	القيمة العادلة للوثائق التي يمتلكها الصندوق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤	نسبة القيمة العادلة إلى صافي أصول الصندوق ٢٠٢٤	القيمة العادلة للوثائق التي يمتلكها الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	نسبة القيمة العادلة إلى صافي أصول الصندوق ٢٠٢٣
	جنيه مصري	%	جنيه مصري	%
البنك التجارى الدولى وبنك فيصل الاسلامي (امان)	٢ ٧١٧ ٨١٥	٨,٩٣٪	٢ ٥٣٧ ١٤٨	١١,١٦٪
بنك القاهرة الأول	٤ ٦٣٦ ٩١٩	١٥,٢٤٪	٤ ٢٣٦ ٢٥٠	١٨,٦٣٪
البنك المصري الخليجي (للأسهم)	١ ٩٢٢ ٠٠٥	٦,٣٢٪	١ ٧٧٧ ٧٠٦	٧,٨٢٪
البنك الأهلي المصرى الرابع	٢ ٢٤٤ ٥٣٣	٧,٣٨٪	٢ ٢٣٦ ٦٢٩	٩,٨٤٪
بنك الإسكندرية الاول	٣ ٥٢٢ ٤٩٩	١١,٥٨٪	٣ ٢٣٥ ٥٠٣	١٤,٢٣٪
تميز Tamayz mmf	٢ ٩٥٧ ٩٤٠	٩,٧٢٪	٢ ٦٦٣ ٩٩٥	١١,٧٢٪
وثائق للتأمين التكافلي النقدي	٢ ٣٥٠ ٨٦٤	٧,٧٣٪	٢ ١١٥ ٩٧٣	٩,٣١٪
الإجمالي	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥	٦٦,٩٠٪	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤	٨٢,٧١٪

٨- مدينون وارصدة مدينة اخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
عوائد الحساب الجاري مستحقة	١٣٩ ٥١١	٤٤ ٥٤١
الإجمالي	١٣٩ ٥١١	٤٤ ٥٤١

٩- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصروفات دعاية وإعلان ومصاريف تسويقية مستحقة	١٨ ٩٩٣	٦ ٧٩٧
أتعاب مهنية مراقب الحسابات والمستشار القانونى والضريبى	١٠١ ٣٩٠	٨٨ ٠٠٠
أتعاب البنك المستحقة	٩ ٤٢٣	٧ ٢٢١
أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار	٧ ٣١٣	٥ ٨٥٦
عمولة حسن الأداء	-	١٦٨ ٤٤٤
أتعاب شركة خدمات الإدارة	٦ ١٥٤	٥ ٧٨١
رسم تطوير الهيئة العامة للرقابة المالية	٣ ٠٥٠	٣ ٧٧٣
ضرائب خصم من المنبع	٧٥٠	٢١٥
اتعاب لجنة الاشراف وحملة الوثائق	٦ ٦٧٥	٩ ٣٠٠
مساهمة تكافلية *	٣ ١٩٧	١٤ ٦٤٤
	١٥٦ ٩٤٥	٣١٠ ٠٣١

- تحسب المساهمة التكافلية بواقع ٢,٥ % من اجمالى الايرادات بعد استبعاد صافى التغير فى القيمة السوقية لوثائق صناديق الاستثمار

١٠- مصروفات عمومية وأدارية

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أتعاب مهنية مراقب الحسابات والمستشار القانونى والضريبى	٤٠ ١٩٨	٣٧ ٠٥٠
أتعاب الهيئة	٥ ٠٠٠	١٠ ٧٠٠
اتعاب لجنة الاشراف وحملة الوثائق	١٣ ٣٥٠	١٣ ٣٥٠
مساهمة تكافلية	٣ ١٩٧	١ ١٥٣
مصاريف أصدار كشوف حساب العملاء	١٧ ٢٠٩	١٠ ٥٠٤
مصروفات أخرى	١ ٨٦٩	٥١ ٢٦٤
مصروفات بنكية	٦ ٢٦٩	٦ ٢٥٩
ضريبة تحصيل كوبونات فعلية - وثائق	٤ ٠٦٣	-
	٩١ ١٥٥	١٣٠ ٢٨٠

١١- صافي أصول الصندوق

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
صافي أصول الصندوق في بداية الفترة/ السنة	٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢	١٤ ٥٧٤ ٠٥١
المدفوع من استرداد الوثائق خلال الفترة/ السنة	(١٨ ٥٤١ ٨٦٣)	(١٧ ٦٥٣ ٦٨٣)
المحصل عن إصدار الوثائق خلال الفترة/ السنة	٢٣ ٦٦٤ ٩٣٥	٢٠ ٧٩١ ٧٢٢
توزيعات خلال الفترة/السنة	-	(٢٢٨ ٧١٤)
صافي ارباح الفترة/ السنة	٢ ٥٦٠ ٨٠١	٥ ٢٥١ ١٩٦
صافي أصول الصندوق فى نهاية الفترة/ السنة	٣٠ ٤١٨ ٤٤٥	٢٢ ٧٣٤ ٥٧٢

١٢- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

يتعامل الصندوق مع البنك الأهلى المصري "مؤسس الصندوق" وشركة الاهلى لإدارة الاستثمارات المالية وشركة فند داتا "شركة خدمات الإدارة" على نفس الأسس التى يتعامل بها مع الغير.
وتتمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في المعاملات مع البنك الأهلي المصري المنشئ للصندوق والمساهم في شراء عدد ٥٠,٠٠٠ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ ١٠,٩٠٠,٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٥٠,٠٠٠ وثيقة بلغت قيمتها الاستردادية مبلغ ٩,٩٤٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
أرصدة المركز المالى		
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	٢٠ ٣٥٢ ٥٧٥	١٨ ٨٠٣ ٢٠٤
حسابات جارية بالبنك الأهلي المصري	٩ ٨٤٣ ٣٥٤	٤ ٢٠٣ ٠٦٧
أتعاب مستحقة للبنك الأهلي المصري	٩ ٤٢٣	٧ ٢٢١
أتعاب مستحقة لمدير الاستثمار	٧ ٣١٣	٥ ٨٥٦
أتعاب مستحقة خدمات الإدارة	٦ ١٥٤	٥ ٧٨١

المعاملات خلال الفترة بقائمة الدخل	٣٠ يونيو ٢٠٢٤	٣٠ يونيو ٢٠٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري
عائد الحساب الجارى	١ ٠٥٣ ٤٦٩	٣٢٦ ٤١٨
أتعاب البنك الأهلي المصري	٥٩ ٤٧٧	٢٩ ٤٠٦
أتعاب مدير الاستثمار	٤٧ ٥٨٢	٢٣ ٥٢٤
أتعاب شركة خدمات الإدارة	٧ ٣٨٠	١ ١٧٦

١٣- الأتعاب

١٣-١ مدير الاستثمار

١٣-١-١ أتعاب مدير الاستثمار

يدار الصندوق بواسطة شركة الاهلى لإدارة الاستثمارات المالية وذلك بموجب العقد المبرم بينهما . وتقوم شركة الاهلى لإدارة الاستثمارات المالية بإدارة الصندوق مقابل أتعاب تحسب من صافي أصول الصندوق بنسبة ٠,٣٪ سنوياً تحسب وتجنب أسبوعياً وتسدد شهرياً .

١٣-١-٢ أتعاب حسن الأداء لمدير الاستثمار

يستحق لمدير الاستثمار أتعاب تحفيزية تحتسب وفقا لما يلى:
معدل العائد الحدى:متوسط صافى عائد أذون الخزانة لمدة ٣٦٤ يوم (عام) + ٢٪ أو ١٥٪ إيهما أعلى.
الربح الحدى = سعر الوثيقة فى بداية الفترة × معدل العائد الحدى × متوسط عدد الوثائق القائم خلال العام (مجموع رصيد الوثائق القائم أسبوعيا طوال العام / ٥٢ أسبوع)
ويستحق مدير الاستثمار حافز أداء قدره ٧,٥ % سنويا من صافى أرباح الصندوق المحققة نهاية العام من واقع قائمة الدخل التى تفوق الربح الحدى (تحتسب وتجنب أسبوعيا وتسدد نهاية العام).
حافز الاداء = (صافى الارباح المحققة نهاية العام من واقع قائمة الدخل - الربح الحدى) × ٧,٥ %.
على أن يتم مراجعته واعتماده من مراقب الحسابات فى المراجعة الدورية.

١٣-٢ البنك الأهلي المصري (مؤسس الصندوق)

أتعاب إدارية – البنك الأهلي المصري

وهي أتعاب مستحقة للبنك الأهلي المصري (مؤسس الصندوق) نظير إمساك حسابات الصندوق والدفاتر مقابل أتعاب تحسب من صافي أصول الصندوق بنسبة ٠,٣٧٥٪ سنوياً تحسب وتجنب أسبوعياً وتسدد شهرياً .

١٣-٣ شركة خدمات الإدارة

أتعاب شركة خدمات الإدارة

- يتحمل الصندوق اتعاب شركة فند داتا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار بواقع واحد ونصف فى العشرة ألاف سنويا من حجم الصندوق بحد ادنى ١٨ ألف جنيه مصرى(فقط ثمانية عشر ألف جنيه مصرى لاغير)سنويا تحتسب أسبوعيا من صافى أصول الصندوق وتدفع كل ثلاثة أشهر طبقاً لآجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد فى ٢٠٢٤/١/٣١ والمعتمد من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية.
- أتعاب أضافية بواقع ١٠,٠٠٠ جم سنويا (فقط عشرة ألاف جنيهاً مصرياً لا غير)، تسدد نصف سنوياً وذلك نظير إعداد القوائم المالية للصندوق.

١٣-٤ مصروفات عمومية وادارية :

- الاتعاب الخاصة بمراقب الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فى ذلك القوائم المالية السنوية والتى حددت بمبلغ ٥٥,٠٠٠ جم (خمسة وخمسون ألف جنيه مصرى) شاملة ضريبة القيمة المضافة والبالغة ١٠٪ .
- بدلات انتقال لأعضاء لجنه الاشراف والتى حددت بمبلغ ١٣,٥٠٠ جم (فقط ثلاثة عشر الف وخمسمائه جنيه مصرى) سنويا.
- يتقاضى امين الحفظ عمولة حفظ وثائق صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة بواقع ٠,١ % (واحد في الالف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية (وثائق صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة) المحتفظ بها لدى البنك الاهلى المصرى والتي تخص الصندوق تسدد نصف سنوياً.

أتعاب المستشار الضريبى:
اتعاب سنوية قدرها ٢٤,٧٥٠ جم (أربعة وعشرون وسبعمائه وخمسون جنيه) شاملة ضريبة القيمة المضافة والبالغة ١٠ % نظير قيام المستشار الضريبى بتقديم كافة الخدمات والاستشارات الضريبية وكافة أعمال الفحص الضريبي للصندوق طبقاً لآجتماع جماعة حملة الوثائق المنعقد فى ٢٠٢٤/١/٣١ والمعتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية.

- أتعاب المستشار القانوني بواقع ٥,٥٠٠ جم (خمسة الأف وخمسمائة جنيهاً) سنوياً شاملة ضريبة القيمة المضافة والبالغة ١٠ %.
- بدلات انتقال الممثل القانوني ونائبه بمبلغ ١٣,٢٠٠ جنية (ثلاثة عشر الف ومائتان جنية مصري) سنوياً لكليهما.
- مصروفات مقابل الخدمات المقدمة من الاطراف الاخرى مثل البنوك والهيئة.
- تكلفة أرسال شركة خدمات الادارة للتقارير الربع سنوية لحملة الوثائق وفقا والمطالبات الفعلية المقدمة من الشركة.
- أى ضرائب مقررة على اعماله
- أى رسوم تفرضها الجهات الرقابية والادارية.
- مصروفات للدعاية والاعلان بحد أقصى خمسة في الآلف (٠,٥٪)سنوياً من صافى قيمة أصول الصندوق وتحمل على مصاريف الصندوق وتهلك فى ذات العام المالى للصرف وتحسب وتجنب أسبوعياً.
- وبذلك بلغ إجمالى الاتعاب الثابتة التى يتحملها الصندوق ١٣٩,٩٥٠ جنيه سنويا (فقط مائه و و تسعة وثلاثون ألف وتسعمائة وخمسون جنيه مصرى) بالاضافة الى نسبة ١,١٧٥ % سنويا بحد أقصى من صافى اصول الصندوق بالاضافة الى عمولة أمين الحفظ واتعاب حسن الاداء والزيادة عن الحد الادنى لاتعاب شركة خدمات الادارة (إن وجدت) ومصروفات التأسيس والمصاريف الاخرى المشار اليها بالنشرة.

١٤- السياسات المحاسبية الهامة

يقوم الصندوق بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات إلا إذا ذكر خلاف ذلك .

١٤-١ ترجمة العملات الأجنبية

١٤-١-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى الذى يمثل عملة التعامل للصندوق.

١٤-١-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية الدورية على أساس السعر السائد للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ، وتدرج الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

يتم الاعتراف بأرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ضمن التغيرات الأخرى في القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بخلاف الأصول والالتزامات السابق تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بند مستقل بقائمة الدخل.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة وبصفة عامة يتم الاعتراف بفرق العملة في الأرباح والخسائر وباستثناء فروق العملة الناتجة عن ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الآخر:

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر)

١٤-٢ الأدوات المالية

اعتبارا من أول يناير ٢٠٢١ قام الصندوق بتطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة الصادرة بقرار من وزير الاستثمار والتعاون الدولي بقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وطبقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١. ولم يكن لتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة أثر جوهري على البيانات المالية وفيما يلى ملخص للتغيرات الرئيسية فى السياسات المحاسبية للصندوق الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية المصرية الجديدة.

أ - التبويب

يحتوى معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ " الادوات المالية " على ثلاث فئات أساسية للأصول المالية:

- أصول مالية مقيمة بالتكلفة المستهلكة .
- الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (الربح او الخسارة)
- أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

ويعتمد تصنيف الاصول المالية بشكل عام بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ " الادوات المالية " على نموذج الاعمال الذى تتم فيه ادارة اصل مالى وخصائص تدفقاته النقدية التعاقدية على النحو التالى:

- هيكل مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطة – مخرجات)
- لايمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة اذا استوفت كلا الشرطين أدناه و لا تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذى يهدف الى الاحتفاظ بالاصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- تنشأ الشروط التعاقدية للاصول المالية فى تواريخ محددة للتدفقات النقدية التى تمثل فقط مدفوعات لأصل المبلغ وفائدة على المبلغ الاصلى المستحق السداد .

الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الاخر إذا استوفت كلا الشرطين أدناه ولا تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصول ضمن نموذج الأعمال الذى يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية.
- تنشأ فتراتها التعاقدية فى تواريخ محددة للتدفقات النقدية التى تمثل فقط مدفوعات لأصل على المبلغ الاصلى مستحق السداد.

الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

- يحتفظ الاصل المالى ضمن نموذج الاعمال تتضمن المتاجرة ادارة الاصول المالية على اساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع
- هدف النموذج ليس الاحتفاظ بالاصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.
- إن جميع الاصول المالية غير المصنفة على انها مقاسة بالتكلفة المستهلكة او بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

تصنيف الاصول المالية والالتزامات المالية للصندوق طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ " الادوات المالية"

بنود القوائم المالية	التصنيف وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم "٤٧"
النقدية ومافى حكمها	التكلفة المستهلكة
وثائق صناديق الاستثمار	أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
مدينون أرصدة مدينة أخرى	التكلفة المستهلكة
دائنون و أرصدة دائنة أخرى	التكلفة المستهلكة

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاصول المالية بعد إثباتها الأولى ، إلا فى الفترة التى يقوم فيها الصندوق بتغيير نموذج أعماله لادارة الاصول المالية.

ب- أنخفاض قيمة الاصول المالية

يتم تطبيق نموذج " الخسارة الائتمانية المتوقعة" . على الاصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة واصول العقود واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ولكن ليس على استثمارات حقوق الملكية ، تقوم شركات خدمات الادارة بتقويم كافة المعلومات المتاحة ، بما فى ذلك القائمة على اساس مستقبلى، بشأن خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بالاصول المدرجة بالتكلفة المستهلكة . تعتمد طريقة منهجية الانخفاض فى القيمة المطبقة على ما اذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان.ولتقويم ما اذا كانت هناك زيادة جوهرية فى مخاطر الائتمان ، فيتم مقارنة مخاطر الاخفاق فى السداد كما فى تاريخ إعداد القوائم المالية مع مخاطر الاخفاق فى السداد كما فى تاريخ الاثبات الاولى بناء على كافة المعلومات المتاحة، والمعلومات المستقبلية المعقولة الداعمة. بالنسبة للذمم المدينة التجارية ومبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة ونقدية وشبه نقدية فقط تقوم المجموعة بالنسبة للذمم المدينة التجارية ومبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة ونقدية وشبه نقدية فقط تقوم المجموعة بإدراج خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية بناء على المنهجية المبسطة بموجب معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧).ان المنهجية المبسطة لاثبات الخسائر المتوقعة لا تتطلب من الصندوق تتبع التغيرات فى مخاطر الائتمان ، وبدلا من ذلك ، يقوم الصندوق بإثبات مخصص خسارة بناء على خسائر الائتمان المتوقعة الدائمة بتاريخ إعداد كل قوائم مالية من تاريخ الذمم المدينة التجارية ، وقد يتضمن دليل الانخفاض فى القيمة مؤشرات تدل على ان المدين او مجموعة من المدينين يواجهون صعوبات مالية هامة ، أو إخفاق او تأخير فى سداد الارباح او المبلغ الاصلى ، او احتمالية الافلاس او اعادة هيكلة مالية اخرى ، وحيث تشير البيانات القابلة فى سداد الارباح او المبلغ الاصلى ، او احتمالية الافلاس او إعادة هيكلة مالية اخرى ، وحيث تشير البيانات القابلة للملاحظة الى وجود نقص قابل للقياس فى التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ، مثل التغيرات فى المتأخرات او الظروف الاقتصادية التى ترتبط بالاخفاق فى السداد. تتم مراجعة الذمم المدينة التجارية بشكل نوعى على اساس كل حالة على حدة لتحديد ما اذا كانت هناك حاجة الى شطبها يقوم الصندوق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال الاخذ بعين الاعتبار مخاطر الاخفاق فى السداد خلال فترة العقد وتتضمن معلومات مستقبلية فى قياسها.

ج- مقاصة الادوات المالية

تتم مقاصة الاصول المالية والالتزامات المالية ويدرج صافى المبلغ فى قائمة المركز المالى فقط عند وجود حق نظامى ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة وعند وجود نيه للتسوية على اساس الصافى ، او بيع الاصول وسداد الالتزامات فى ان واحد.

د- التوقف عن الاثبات

يتم التوقف عن اثبات الاصل المالى عندما تنتهى الحقوق فى استلام التدفقات النقدية من الاصل او عندما يقوم الصندوق بتحويل حقوقها فى استلام التدفقات النقدية من الاصل او تتحمل التزام بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهرى الى طرف اخر بموجب ترتيبات " فورية" واما ان يقوم الصندوق بتحويل كافة مخاطر ومنافع الاصل ، او لم يقم الصندوق بتحويل او الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الاصل ، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الاصل.

يتم التوقف عن اثبات الالتزامات المالية عندما يتم الاعفاء من الالتزام او الغاؤه او إنتهاء مدته. عندما يتم استبدال التزامات مالية حالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا، او يتم تعديل شرط الالتزامات الحالية بشكل جوهرى ، يتم معاملة هذا التبديل او التعديل كتوقف عن اثبات الالتزامات الاصلية واثبات التزامات جديدة ، ويتم اثبات الفرق فى القيمة الدفترية ذات العلاقة فى قائمة الدخل.

هـ- أثر التطبيق

لم يكن لتطبيق معيار المحاسبية المصرى الجديد رقم "٤٧" الادوات المالية أثر جوهرى على البيانات المالية للصندوق.

٣-١ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وكذا الاستثمارات في أذون الخزانة التي تستحق خلال ثلاثة شهور من تاريخ اقتناؤها والتي يسهل تحويلها إلى كمية محددة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة و/ أو يتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل وليس بغرض الاستثمار أو أي أغراض أخرى.

٤-١ الاعتراف بالإيراد

عوائد وثائق الاستثمار

يتم اثبات العائد على وثائق الاستثمار بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم استلامه او لايزال مستحقا للصندوق بقائمة الدخل فى تاريخ صدور الحق لحملة الوثائق فى استلام تلك العوائد.

بيع الاوراق المالية

يتم الاعتراف بالارباح (الخسائر) الناتجة عن بيع الاوراق المالية بالقيمة العادلة فى تاريخ تنفيذ المعاملة ويتمثل فى الفرق بين سعر البيع (بعد خصم المصروفات والعمولات) و القيمة الدفترية.

عوائد اذون وسندات الخزانة والاوعية الاستثمارية الاخرى

يتم اثبات العائد على الودائع والسندات والاذون والاوعية الاستثمارية ذات العائد بأستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الادوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة او التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر.

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لاصل او التزام مالى وتوزيع ايرادات العائد او مصاريف العائد على مدار عمر الاداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها او تحصيلها خلال العمر المتوقع للاداة المالية او فترة زمنية اقل اذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لاصل او التزام مالى، وعند حساب معدل العائد الفعلى ، ويقوم الصندوق بتقدير التدفقات النقدية بالاخذ فى الاعتبار جميع شروط عقد الاداة المالية) مثل خيارات السداد المبكر (ولكن لا يؤخذ فى الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الاتعاب المدفوعة او المقبوضة بين اطراف العقد التى تعتبر جزءا من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة ايه علاوات وخصومات.

٥-١٤ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات بما فيها أتعاب الإدارة ومصروفات الحفظ ومصاريف التشغيل الأخرى على أساس الاستحقاق.

٦-١٤ ارباح الصندوق وتوزيعات الأرباح

يقوم الصندوق باستثمار الأرباح المحققة في محفظته ويجوز صرف جزء منها في صورة توزيعات نقدية نصف سنوية على حملة الوثائق من الأرباح الفعلية للصندوق بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٩٠٪ كحد أقصى ووفقاً لما تراءى لمدير الاستثمار بإخطار حملة الوثائق بالتوزيعات عن طريق الإعلان في أحد الجرائد اليومية الصباحية واسعة الانتشار وذلك قبل الموعد المقرر للتوزيع بأسبوعين .

٧-١٤ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية لدي البنوك.

٨-١٤ الدخل الشامل

هو التغير في حقوق حملة الوثائق خلال السنة والناتج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغيرات الناتجة من المعاملات مع الملاك بصفتهم هذه . ويشمل إجمالي الدخل الشامل كافة بنود كل من " الأرباح أو الخسائر " و " الدخل الشامل الأخر " .

١-٩ القيمة الاستردادية / البيعية لوثائق استثمار الصندوق

تمنح وثائق الصندوق القابلة للاسترداد حملة الوثائق الحق في استرداد / شراء الوثائق المملوكة لهم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقداً وفقاً لنصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في تاريخ الاسترداد .

يتم استرداد / شراء وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة / المشتراه في سجل حملة الوثائق لدى البنك الأهلي المصري ويتم تحديد قيمة الوثائق على أساس نصيب الوثائق في صافي أصول الصندوق في نهاية أول يوم عمل مصرفي من الأسبوع التالي لتقديم طلب الاسترداد / الشراء ويتم الإعلان عنها في ثاني يوم عمل.

١٠-١ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على إدارة الصندوق التزام حالي قانوني أو حكمي نتيجة لحدث ماضي، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز مالي وتحديدها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام.

١٥- الموقف الضريبي

أولا : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

الصندوق معفى من الضريبة منذ التأسيس وحتى صدور القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٤ من قانون الضرائب على الدخل وتعديلاته حيث تم خضوعه للضريبة ، هذا وقد تم إعداد الإقرار الضريبي للصندوق عن السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣.

ثانيا: ضريبة الدمغة

لم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثا : ضريبة الخصم تحت حساب الضريبة

لم يتم الفحص حتى تاريخه.

١٦- الإفصاح عن المعلومات

تقوم شركة خدمات الادارة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة .

يتم تطبيق السياسات من قبل شركة خدمات الإدارة لتجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصناديق.

١٧- أحداث هامة

- بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٢٣ صدر قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض احكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتة وقد تم نشرة بالجريدة الرسمية بذلك التاريخ على ان يعمل بة اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشرة هذا وسوف تسرى الضريبة على الارباح الرأسمالية وكذا الارباح والتوزيعات التى يحصل عليها حملة الوثائق فى صناديق الاستثمار فى ادوات الدين وصناديق وشركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار فى الاسهم وصناديق الاستثمار العقارى والصناديق القابضة المنشأة وفقاً لقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

ويكون سعر الضريبة المقرر المشار اليه ١٥٪ بالنسبة الى الاشخاص الاعتبارية و ٥٪ بالنسبة الى الاشخاص الطبيعين .

سعر الصرف

- في ضوء قرارات لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها الاستثنائي المؤرخ في ٦ مارس ٢٠٢٤ برفع أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس متعقباً ذلك انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار الأمر الذى ساهم بشكل رئيسي في صعود مؤشر EGX٣٠ ليصل الي مستوى ٣٤,٤٠٠ نقطة مؤثراً بالإيجاب علي أداء صناديق الأسهم كما أنه في ظل عزوف المستثمرين عن الاستثمار بالشهادات البنكية والبحث عن استثمارات أخرى تدر عوائد مرتفعة لذا يمكن اعتبار أن التأثير محدود على الصناديق نتيجة استغلال هذا الصعود لجني مستويات اعلي من الأرباح الأمر الذى عاد بالإيجاب علي حملة الوثائق.

وبناءاً عليه فإننا نؤكد على ما يلي:

١- لا يوجد تأثير ملحوظ للقرارات المذكورة على القوائم المالية للصندوق في ٢٠٢٣/١٢/٣١ كما أنه لا يوجد أي تأثير مباشر على القوائم المالية للصندوق عن العام المالي الحالي الذي ينتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

٢- لا توجد مخاطر ملموسة على القوائم المالية للصندوق ناتجة عن القرارات المذكورة على القوائم المالية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وما بعدها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية وخاصة ما ورد من معيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ للأدوات المالية أو معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية.

٣- لا يوجد أي تأثير ملموس للقرارات المذكورة على قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في القوائم المالية السنوية عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٣/١٢/٣١ والقوائم المالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٤/٦/٣٠.

٤- الصندوق لا يخضع لأحكام المادة رقم (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث إنه يخضع لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته والقرارات التي تصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

٥- تم الأخذ في الاعتبار الإفصاح عن القرارات الصادرة من البنك المركزى في ٢٠٢٤/٣/٦ بتحرير أسعار الصرف وتحريك أسعار الفائدة بواقع ٦٠٠ نقطة ضمن الإيضاحات المتممة بالقوائم المالية عن النصف الأول من ٢٠٢٤.

- بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٣ تم تعيين شركة فند داتا لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار كشركة خدمات أدارة بدلاً من شركة كاتليست لخدمات الادارة فى مجال صناديق الاستثمار لصندوق أستثمار البنك الاهلى المصرى السابع ذو العائد التراكمى والتوزيع الدورى .